

تأثير حوكمة المؤسسة على عملية خلق القيمة الاقتصادية

دراسة حالة مؤسسة "سوناتراك" فرع أرزيو

The impact of corporate governance on the economic value creation process

Case study of "Sonatrach" Arzew branch

العجال بوزيان¹ ، حليلة مرسلي²

1 جامعة عبد الحميد بن باديس مستغانم (الجزائر)، ladjel.bouziane@univ-mosta.dz

2 جامعة عبد الحميد بن باديس مستغانم (الجزائر)، halima.morsli@univ-mosta.dz

تاريخ الاستلام: 2021/11/12؛ تاريخ المراجعة: 2021/11/27؛ تاريخ النشر: 2021/12/31

ملخص: يهدف هذا المقال إلى إبراز دور تطبيق نظام حوكمة المؤسسة في إدارة عملية خلق القيمة، بشكل يضمن مصالح الأطراف الفاعلة كنتيجة لظهور تضارب المصالح هذه الأخيرة، وعليه لا بد من تطبيق نظام الحوكمة، استجابة لحل هذا الصراع، ولإثراء بحثنا أكثر قمنا بتدعيمه بدراسة ميدانية وقمنا بتوزيع استبيان على مجموعة من الموظفين، وقد خلصت الدراسة إلى أن عملية خلق القيمة الاقتصادية لا تتحقق دون ممارسات المعتمدة بالدرجة الأولى على نظام الحوكمة، وهذا ما دل على علاقة الارتباط القوية بين الحوكمة وعملية خلق القيمة على مستوى مؤسسة محل الدراسة.

الكلمات المفتاحية: حوكمة المؤسسات؛ عملية خلق القيمة؛ محددات عملية خلق القيمة؛ قيمة اقتصادية للمؤسسة؛ أصحاب المصلحة.

تصنيف JEL : G3;A1

Abstract: This article aims to highlight the role of applying the corporate governance system in managing the value creation process, in a way that guarantees the interests of the actors as a result of the emergence of the latter conflict of interests. On a group of employees, the study concluded that the process of economic value creation cannot be achieved without practices that rely primarily on the governance system, and this indicates the strong correlation between governance and the value creation process at the level of the institution under study.

Keywords: corporate governance ; value creation process ; determinants of value creation process; Economic value of enterprise; stakeholder.

Jel Classification Codes : G3;A1

I- تمهيد:

تشكل الحوكمة عنصرا هاما الذي تعزز من شأنه كل الوحدات الاقتصادية، ومن ثم التشجيع على نجاح واستمرار المؤسسة، خاصة مع التطورات والمستجدات الحاصلة في العالم، مما جعل هذه الأخيرة تسعى إلى الامتثال لتطبيق أسس الحوكمة، وتبني كل ما يخص سياسات العدل والشفافية والالتزام بقوانين لحماية المستثمرين وكل المتعاملين مع المؤسسة، مما ينتج عنه زيادة في الربح أي خلق القيمة وتعظيمها، وهذا هو هاجس أي مؤسسة فإذا طبقت هذه الأخيرة معايير الحوكمة والالتزام بكافة جوانبها فإنها ستوفر حماية للمساهمين، ومنه تحقيق قيمة لهم ولجميع الأطراف الفاعلة، فالحوكمة تقع ضمن الاستثمارات القادرة على توفير أسباب النجاح لأي مؤسسة، ومنه تأثير الحوكمة على عملية خلق القيمة لكل أصحاب المصالح في المؤسسة كبير جدا، باعتبار أن القيمة ميزة أساسية بالمقارنة بالميزات الأخرى، بالإضافة إلى أن عملية خلق القيمة ذو بعد إستراتيجي فهو المحور الذي من شأنه يعزز التوافق بين مصالح الأطراف.

I.1- الإشكالية وفرضيات الدراسة:

نسعى من خلال هذه الورقة البحثية محاولة الإجابة على التساؤل التالي: ما هو تأثير تطبيق حوكمة المؤسسة على عملية خلق القيمة الاقتصادية؟

ويندرج من السؤال الرئيسي السابق مجموعة من الفرضيات التالية:

- الحوكمة تمثل العديد من القوانين والمبادئ التي تضبط المستوى الإداري.
- عملية خلق القيمة يتم فيها تعظيم ثروة لجميع أصحاب المصالح في المؤسسة.
- تساهم الحوكمة في تعظيم القيمة الاقتصادية للأطراف الفاعلة في المؤسسة الاقتصادية.

I.2- أهداف الدراسة:

من المنطقي أننا عند اختيارنا لهذه الدراسة كان من أجل أهداف مرسومة ومحددة مسبقا والتي سنذكر أهمها فيما يلي:

- محاولة فهم نظام الحوكمة، الأمر الذي قد يساعد أفراد المؤسسة من تطوير قدراتهم في سبيل إنجاح حوكمة المؤسسة.
- تحديد وإيجاد علاقة التأثير التي تربط نظام الحوكمة بعملية خلق القيمة في المؤسسات الاقتصادية.
- معرفة ما يجري ميدانيا وتحديد أوجه النقص ومعرفة مواطنها على مستوى المؤسسة، في الوقت نفسه سنحاول إعطاء اقتراحات مفيدة للمؤسسة محل الدراسة.

I.3- الدراسات السابقة:

- دراسة (حسام الدين غضبان) تحت عنوان مساهمة ركائز حوكمة الشركات في خلق القيمة للمؤسسات الاقتصادية، دراسة حالة المؤسسة العمومية لأشغال الطباعة باتنة، مقال منشور في مجلة الحقيقة، جامعة أدرار، العدد 25، حيث تمثلت الإشكالية في الآتي: إلى أي مدى تساهم الحوكمة في خلق القيمة للمؤسسة، أما هدف الدراسة يكمن في توضيح مختلف النظريات الخاصة بخلق القيمة، وإبراز دور ركائز الحوكمة في خلق القيمة للمساهمين وكل أصحاب المصالح.

- دراسة (MIAMAENPAA، 2016) تحت عنوان «The Importance of Stakeholder Value in Decision-Making» دكتوراه في اقتصاديات الأعمال، بجامعة العلوم التطبيقية، وتمثلت الإشكالية في: ما مدى مساهمة

حوكمة المؤسسة في خلق القيمة للمساهمين، ومنه تهدف هذه الدراسة إلى إبراز أهمية قيمة المساهمين في عملية صنع القرار، كما تطرقت إلى حوكمة المؤسسات من خلال توضيح القواعد التي ارتكزت عليها هذه الأخيرة في خلق القيمة للمساهمين، أما الجانب التطبيقي فقد تم الاستعانة باستبيان.

- دراسة (عبد اللطيف مصطفى، وسام أرحاب، 2016)، تحت عنوان دور الإدارة بالقيم في خلق القيمة للمؤسسة، دراسة حالة المؤسسة الجزائرية لصناعة الأنابيب بغرداية، مقال مقدم إلى مجلة الرؤى الاقتصادية، جامعة الشهيد حمة لخضر، الوادي، العدد 10، جوان 2016، بهدف إسقاط الضوء على أهمية الجانب الأخلاقي للإدارة بالقيم.

II - الإطار النظري حول حوكمة المؤسسة وعملية خلق القيمة :

1.II- تعريف حوكمة المؤسسة:

ظهرت الحوكمة كنتيجة لمشكلة الوكالة، التي تقوم أساسا على فصل الملكية عن الإدارة، مما جعل عدد كبير من المؤسسات الدولية يولي اهتمام أكثر بالحوكمة (أحمد وسفير، 2012، الصفحات 3 - 4)، وتعرف الحوكمة بتلك الميكانيزمات التنظيمية التي تملك قوة التأثير على الحدود التي يستعملها المسيريون عند اتخاذ القرارات في المؤسسة (خلاصي، 2013، صفحة 59). والحوكمة كمفهوم يجب على عدة تساؤلات مثل ما الذي يؤكد للمستثمرين من أن الإدارة تسعى إلى تحقيق ربحية المؤسسة في الأجل الطويل؟ أو ما هي الطريقة التي يستطيع من خلالها المستثمرون ضمان بعدم إساءة الإدارة لاستغلال أموالهم (العيش، 2016، صفحة 4) ؟ ويمكننا أن نوضح أهمية الحوكمة من خلال النقاط التالية:

- محاربة الفساد المالي والإداري:

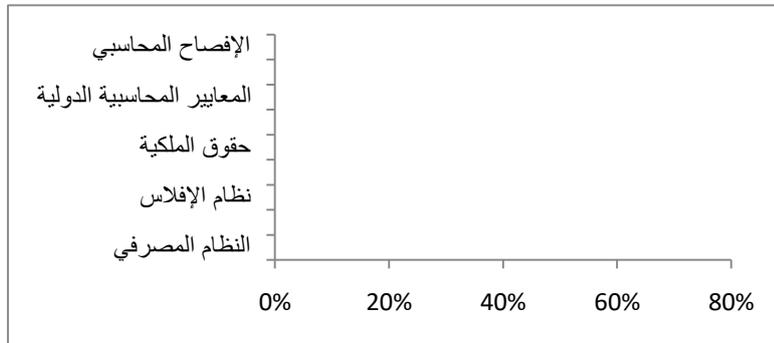
أول ما تسعى إليه الحوكمة هو تحقيق الشفافية والعدالة ومنح حق مساءلة الإدارة، وذلك من خلال قواعد وأسس تؤكد أهمية الالتزام بأحكام القانون، وضمان الرقابة على الأداء (العيش، 2016، صفحة 4).

- تدعيم وجذب الاستثمارات:

أظهرت دراسة قامت بها مؤسسة "ماكينزي"، في عام 2002 عن آراء المستثمرين أن المؤسسات الاستثمارية لديها استعداد أن تدفع علاوات مرتفعة جدا للمؤسسات ذات "الحوكمة الجيدة" وتتراوح هذه العلاوات بين 12% المملكة المتحدة، و 25% في إندونيسيا، و 27% في تركيا، و 38% في الإتحاد الروسي (الحنوي والعيد، 2006، صفحة 491).

والشكل المقابل يوضح أولويات المستثمرين في إتخاذ القرار الإستثماري مايلي:

الشكل (1): أولويات المستثمر عند اتخاذ القرار الاستثمار



المصدر: مركز المشروعات الدولية الخاصة، الاستثمارات الأجنبية المباشرة، متاح على الموقع التالي:

www.copie-arabia.org/files/pdf/FdiaArabic.pdf تم الإطلاع عليه بتاريخ: 2021/01/05، ص 35.

من خلال الشكل تبين عملية المسح التي قامت بها مؤسسة "ماكينزي" ما هي أولويات المستثمر عندما يتخذ القرار بغية الاستثمار، حيث أن المستثمر له أولويات يقوم بترتيبها قبل أن يتخذ القرار المناسب، والمقدرة ب71%، ثم تليها مساواة المساهمين ب47%، مما يدل أن المؤسسة التي تلتزم بالمبادئ التي تنص على المعاملة العادلة للمساهمين في إطار الحوكمة تلقى إقبالا كبيرا من المستثمرين، بالمقارنة مع المؤسسات التي لا تلتزم بهذا المبدأ، لتليها حقوق الملكية بنسبة 46%، ثم تليها النسب التي تتعلق بالبيئة المالية والنظام المصرفي ولكن بنسب ضعيفة مقارنة بالنسب السابقة.

- تقديم منفعة لحملة الأسهم:

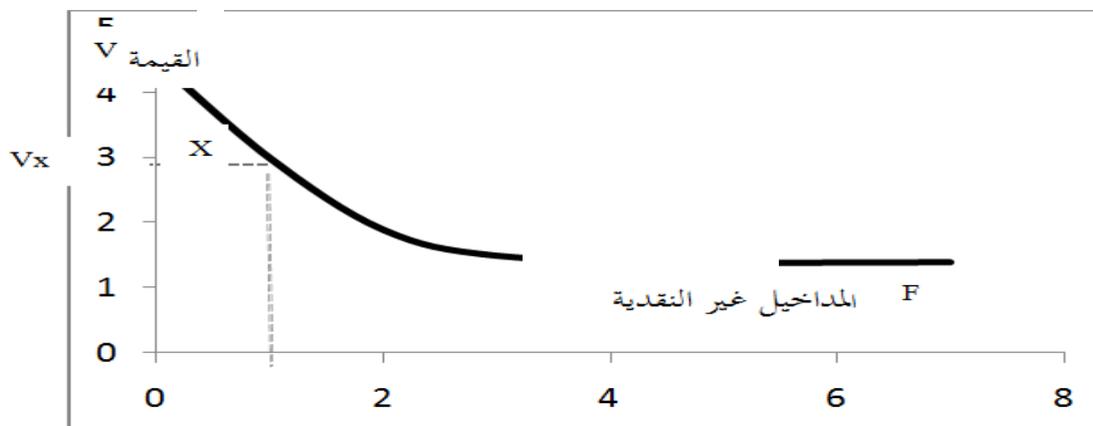
المساهمون هم من يتحمل الخسارة في حال إفلاس المؤسسة أو اضطراب نشاطها، فمجموع مساهماتهم المالية هو ما يشكل الذمة المالية للمؤسسة، لذلك حماية المساهمين من أهم الركائز التي تقوم عليها الحوكمة (مريم، 2011 - 2012، الصفحات 60 - 61)، من خلال فرض ضمانات كفيلة بحماية حقوقهم من الآثار السلبية الناتجة عن تعارض مصالحهم مع إدارة المؤسسة (الدين، صفحة 164).

2.II - تعريف عملية خلق القيمة والأطراف المعنية بذلك:

تعتبر القيمة عن المقياس الحقيقي للثروة (الخاصة، صفحة 25)، وهي عدة أنواع كالقيمة السوقية، إلى جانب القيمة الدفترية وأيضا القيمة الإستراتيجية، والقيمة الاستعمالية التي ترتبط بالكيان التشغيلي، أما القيمة التبادلية تكون على أساس التبادل (الوزير، 2007، الصفحات 5 - 6). وتقوم القيمة بتعظيم رأس المال للمساهمين، ومنه تحقيق مردودية مستقبلية كافية من الأموال المستثمرة الحالية (الدين، صفحة 92)، والحوكمة الجيدة مبنية بالدرجة الأولى على توفير كل الوسائل لحماية حقوق الأطراف الفاعلة وعلى ثقة أنهم سيحصلون على المعاملة العادلة بينهم (Khaled & Madouche, 2015, p. 7).

كما أن خلق القيمة للمساهمين مرهون بمدى قدرة المؤسسة على تعظيم ثروتهم، مما يتطلب على المسيرين الالتزام بالتوافق بين مصالحهم ومصالح الآخرين، حيث تنشأ عن نظرية الوكالة تكاليف كالحسائر الناتجة عن تعارض المصالح بين المساهمين والمسيرين، ما يجعل المسير ينتهج سلوكا انتهازيا، لمحاولته تحقيق مداخيل غير نقدية مررا بذلك أنه لن يتحصل على الأرباح إلا في حدود نسبة مساهمته في رأس المال وأنه سيتحمل الفشل، (Hicham, 2013 - 2014, pp. 54 - 55) ولتوضيح العلاقة بين تلك المداخيل غير النقدية وقيمة المؤسسة سنعرض الشكل المقابل ما يلي:

الشكل (2): قيمة المؤسسة بدلالة الحصص المتنازل عنها من طرف المسير والمداخيل غير النقدية



المصدر: (THEPOT, Jensen et Meckling 2007, p17.)

من خلال الشكل نجد أن المنفعة التي سيتحصل عليها المسير عند مستوى معين من قيمة المؤسسة "V" والقيم غير المالية "F" تكون تصاعديّة، في هذه الحالة يكون المسير هو المالك الوحيد للقيم، ولكن في بعض الأحيان يقوم بسلوك انتهازي نظرا للتكاليف التي تنجم عن نظرية الوكالة، ومنه يفضل المسير الحصول على بعض المداخيل غير النقدية ونقطة "X" هي المستوى الذي يتنازل فيها المسير عن حصته.

ومنه حتى يتم إدراك مفهوم خلق القيمة جيدا فإن إستراتيجية تسيير المؤسسات تركز على القيمة وخلقها للعديد من الأطراف كالمساهمين والعملاء، وأيضا خلق قيمة تشاركية بين مختلف أصحاب المصالح، ويمكن إيجازها في العناصر التالية:

- خلق القيمة للمساهمين:

تعتبر عملية خلق القيمة للملاك أو المساهمين بمثابة المردودية الإضافية الناتجة عن نشاطات المؤسسة بعد تغطية تكلفة مصادر التمويل في المؤسسة المقدرّة بالتكلفة المتوسطة المرجحة لرأس المال، فمثلا يتعلق بتعظيم المردودية لرأس المال المستثمر من طرف المساهمين.

- خلق القيمة للعملاء:

غيرت عولمة المنافسة وتسارع التكنولوجيا كل ما يتعلق بالعميل، ومنه فعملية خلق القيمة للعملاء، يمكن ربطها بخلق القيمة للمساهم، ومنه يؤدي بشكل غير مباشر لخلق القيمة الكلية.

- خلق القيمة التشاركية بين أصحاب المصالح:

بالنسبة عن عملية خلق القيمة التشاركية فهي هدف أشمل وأوسع بالنسبة لمردودية المساهمين فهي تولي أهمية لباقي الأطراف، فالميزة التي تكتسبها خلق القيمة للمساهم في المدى الطويل لا تعني تجاهل أهداف الأطراف الأخرى.

III - الطريقة والأدوات :

III.1- منهج الدراسة:

بهدف الإجابة على الإشكالية السابقة وإختبار الفرضيات المقترحة تتبع المنهج الوصفي التحليلي، الذي يسمح بدراسة موضوع "تأثير تطبيق حوكمة المؤسسة على عملية خلق القيمة الاقتصادية"، إذ يسمح لنا بوصف وتحليل كامل جوانب هذه الدراسة، كما سيتم إتباع منهج دراسة حالة لمؤسسة سوناطراك فرع أرزيو، وذلك لتشخيص واقع نظام الحوكمة، وتبيان تأثيرها على عملية خلق القيمة في المؤسسة.

III.2- مجتمع وعينة الدراسة:

يتمثل مجتمع الدراسة في بعض من رؤساء المصالح، رؤساء المكاتب والموظفين، حيث ارتأينا أن تكون عينة الدراسة عبارة عن مسح لبعض مفردات مجتمع الدراسة، ومنه تم اعتماد على استبيان الذي تم توزيعه على أفراد عينة الدراسة، والمكونة من 88 موظف ولكن تم استبعاد بعض الاستبانات وفقد البعض الآخر، فكان مجموع الاستبانات الصالحة والمسترجعة 75 استبانة فقط.

III.3- أداة الدراسة:

استخدمنا الاستبيان كأداة لجمع البيانات المتعلقة بالدراسة والتي تكونت من جزأين كما يلي:

الجزء الأول: ويشمل المعلومات الأولية عن الذي قاموا بتعبئة الاستبيان وتمثلت في المعلومات ديموغرافية عامة.

الجزء الثاني: تتكون من محورين، حيث المحور الأول خاص بحوكمة المؤسسة وقسمناه إلى ثلاثة أبعاد: بعد مسؤولية مجلس الإدارة، وبعد الإفصاح والشفافية، وبعد دور أصحاب المصالح، أما المحور الثاني فتمثل في عملية خلق القيمة (أنظر الجدول رقم 1 في الملحق).

كما تم اعتماد مقياس ليكارت (Likert) ذو خمس درجات لتقييم إجابات الموظفين، بحيث تم إعطاء وزن لكل درجة من المقياس من أجل تسهيل معالجتها.

III.4- حدود الدراسة:

تمت الدراسة الميدانية على مستوى مؤسسة "سوناطراك" فرع أرزيو، وكانت فترة الدراسة في شهر جويلية سنة 2021، وقمنا بتوزيع الاستبيانات وحددنا المدة التي يتم استردادها فيها، ومن ثم قمنا بفرزها واستخراج النتائج وتحليلها.

III.5- الأساليب الإحصائية المستخدمة في تحليل البيانات ومقاييسها:

تطرقنا إلى مختلف الأساليب الإحصائية المستعملة في تحليل البيانات، وأيضا نوع المقاييس المستخدمة حيث تم الاعتماد على الإحصاء الوصفي ومن خلال هذا الإحصاء تم الاعتماد على أهم المقاييس الإحصائية وتمثلت في مقاييس النزعة المركزية وأهمها المتوسط الحسابي، كما اعتمدنا أيضا على مقاييس التشتت كالانحراف المعياري، وقمنا أيضا بحساب معامل "ألفا كرونباخ" وكذلك معامل "بيرسون".

وتم الاعتماد في معالجة موضوع البحث على برنامج الإحصائي النسخة الرابع والعشرون (SPSS) في عملية التفرغ والتحليل الإحصائي للبيانات.

III.5- اختبار ثبات وصدق الاستبيان:

تم حساب الصدق البنائي لفقرات الاستبانة على عينة البحث البالغة 75 مفردة، وذلك بحساب معامل الثبات، عند دلالة 0.05 حيث أن: الصدق الذاتي معامل الصدق = الجذر التربيعي الموجب لمعامل الثبات ألفا كرونباخ. (أنظر الملحق رقم 2). ومنه يستدل من نتائج اختبار معامل الثبات ألفا كرونباخ، أن أداة البحث الاستبانة ثابتة وصادقة، مما يجعلها أداة قياس مناسبة يمكن الاعتماد وتطبيقها بثقة عالية، بذلك تكون الاستبانة بصورتها النهائية قابلة للدراسة، ومنه وجدنا أن معامل ألفا لجميع أسئلة محاور الاستبانة قد بلغ 0.78 ويمكن اعتبارها نسبة جيدة.

IV- نتائج الدراسة:

IV.1 - المعلومات الديموغرافية المتعلقة بأفراد العينة المدروسة وتحليلها:

جدول رقم (1): البيانات الشخصية والديموغرافية لعينة الدراسة

المتغير	البيانات الشخصية	التكرار	النسبة المئوية %
---------	------------------	---------	------------------

61.3%	49	ذكر	الجنس
38.7%	26	أنثى	
33.3%	25	أقل من 30 سنة	السن
41.3%	31	من 30 إلى 39 سنة	
20%	15	من 40 إلى 49 سنة	
5.3%	4	50 سنة فأكثر	
10.7%	8	بكالوريا أو أقل	المستوى التعليمي
24%	18	تقني سامي	
20%	15	مهندس	
45%	34	مستوى جامعي	
13.3%	10	أقل من 5 سنوات	الخبرة المهنية
60%	45	من 5 إلى 9 سنوات	
18.7%	14	من 10 إلى 19 سنة	
8%	6	20 سنة فأكثر	
26.7%	20	مدير عام	المستوى الوظيفي
13.3%	10	نائب مدير عام	
14.7%	11	مساعد مدير عام	
45.3%	34	مستوى إداري آخر	

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات (spss).

بالنسبة لتوزيع أفراد العينة حسب الجنس تغلب عليه فئة الذكور بنسبة 61.3% من العينة الكلية، أما النسبة المتبقية فكانت لصالح الإناث وذلك يعود لطبيعة نشاط المؤسسة محل الدراسة.

بالنسبة للفئة العمرية فنجد أن الموظفين والذين يمثلون ما نسبته 41.3% إجمالي عينة الدراسة تتراوح أعمارهم من 30 إلى 39 سنة وهم الفئة الأكبر، في حين أن نسبة 33.3% و 20%، قد مثلا العينة المبحوثة التي أعمارهم هي أقل من 30 سنة ومن 40 إلى 49 على التوالي، أما الموظفين الذين هم أكثر من 50 سنة نلاحظ أنهم شكلوا أدنى نسبة بلغت 5.3%.

أما بالنسبة للمستوى التعليمي نلاحظ أن النسبة الأكبر كانت للفئات ذات مستوى جامعي وبلغت نسبة 45% أما الفئة تقني سامي وبفئة مهندس بلغت نسبتهما على التوالي 24% و 20%، في حين كانت النسبة الأقل لفئة مستوى بكالوريا أو أقل حيث بلغت 10.7%، وهذا التنوع يعود لاختيار مؤسستين محل الدراسة لموظفيها حسب تناسب الشهادة مع منصب العمل.

أما حسب عدد سنوات الخبرة نلاحظ أن النسبة الأكبر كانت لكل من فئة (5 إلى 9 سنوات) و(أقل من 5 سنوات)، حيث بلغت 60% و 13.3% على التوالي، في حين قدرت فئة (10 إلى 19 سنة) بنسبة 18.7%، والأقل نسبة هي فئة 20 سنة فأكثر حيث بلغت 8%، وهي نسبة قليلة جدا بالمقارنة مع النسب الأخرى السابقة، إذ يتضح مما سبق أن معظم الفئة المستهدفة كانت ممن يتمتعون بالخبرات الجيدة والمؤهلات المتوسطة نوعا ما.

أما بالنسبة للمستوى الوظيفي فنلاحظ من خلال الجدول أن أفراد الدراسة يمثلون ما نسبته 45.3% من إجمالي عينة الدراسة هم من (مستوى إداري) آخر وهي الفئة الأعلى من أفراد الدراسة، في حين أن نسبة 26.7% تمثل (مدير عام)، والنسب التالية 14.7% و 13.3% يمثلان (مساعد مدير عام) و(نائب مدير عام) على التوالي.

2.IV- النتائج المتعلقة باستجابة أفراد عينة الدراسة للمحور حوكمة المؤسسة وعملية خلق القيمة:

قمنا بحساب المتوسطات الحسائية والانحرافات المعيارية المتعلقة بدراسة تأثير تطبيق نظام الحوكمة في المؤسسة محل الدراسة على عملية خلق القيمة، وذلك بغرض معرفة اتجاهات أفراد عينة الدراسة، والجدول التالي يوضح النتائج فيما يلي:

جدول رقم (2): نتائج تحليل بعد مسؤولية مجلس الإدارة

المؤشرات الإحصائية			العبارة
الاتجاه العام للعيينة	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	
موافق تماما	1.15	2.26	1. يقوم مجلس الإدارة بوضع الأهداف الإستراتيجية لتوجيه العمل الحالي والمستقبلي للمؤسسة
موافق تماما	0.95	2.13	2. يعمل مجلس الإدارة على وضع السياسات العامة للمؤسسة والإشراف على تنفيذها
موافق	0.78	1.60	3. يشرف أعضاء مجلس الإدارة على وضع الإطار العام الخاص بالحوكمة ومتابعة مدى تنفيذه
موافق تماما	1.37	06	مسؤولية مجلس الإدارة

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات (SPSS).

من خلال الجدول أعلاه نجد أن متوسطات الحسائية التي تخص كل العبارات تتراوح بين (1.60 - 2.26)، أما الانحراف المعياري انحصرت قيمته بين (0.78 - 1.15)، حيث نلاحظ تقارب استجابات مجتمع الدراسة على هذه العبارات، ما يثبت تأكيد أغلب أفراد عينة الدراسة على فعالية مجلس الإدارة ومسؤولياته بإشرافه على الضبط الإداري للمؤسسة، وكانت درجة القبول موافق تماما، حيث سجل أعلى متوسط حسابي من بين متوسطات أبعاد حوكمة المؤسسة بنسبة 06.

جدول رقم (3): نتائج تحليل بعد الإفصاح والشفافية

المؤشرات الإحصائية			العبارة
الاتجاه العام للعيينة	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	
موافق	0.78	1.69	1. إيصال والإفصاح عن المعلومات وفق المعايير المحاسبية
موافق	0.66	1.57	2. يوجد قنوات لنشر المعلومات وتوفير البيانات في الوقت المناسب
موافق	1.29	3.26	الإفصاح والشفافية

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات (SPSS).

يوضح الجدول أعلاه نتائج تحليل البعد الخاص بالإفصاح والشفافية، والذي اشتمل على عبارتين حيث بلغ المتوسط الحسابي لهذا البعد وبدرجة موافق، أي أن مبدئين الشفافية والإفصاح التي تنادي بهم نظام الحوكمة محققة في مؤسسة محل الدراسة، مما انعكس بشكل إيجابي على إجابات أفرادها بموافق، رغم أن هذه المتوسطات تتفاوت فيما بينها، ولكن نلاحظ تقارب استجابات مجتمع الدراسة على هذه العبارتين، ما يثبت تأكيد أغلب أفراد عينة الدراسة على الهدف أساسي للحوكمة المؤسسة.

جدول رقم (4): نتائج تحليل بعد أصحاب المصالح

المؤشرات الإحصائية			العبارة
الاتجاه العام للعيينة	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	
موافق تماما	0.77	1.96	1. تلتزم المؤسسة بتدقيق حساباتها سنويا وعرضها على مدقق خارجي يمتاز بالاستقلالية والخبرة
موافق تماما	0.73	1.80	2. يتم احترام حقوق أصحاب المصالح المنصوص عنها في القانون والاتفاقيات
موافق تماما	1.37	3.84	دور أصحاب المصالح

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات (SPSS).

يبين الجدول التالي نتائج تحليل البعد الثالث من أبعاد حوكمة المؤسسة، حيث بلغ المتوسط الحسابي لهذا البعد 3.84، مما يعني أنه حقق مستوى موافقة أفراد العينة حوله بدرجة موافق تماما وهو إشارة على إدراك أفراد عينة الدراسة بأن أصحاب المصالح تلعب دور كبير في نظام الحوكمة وأن المؤسسة محل الدراسة تتيح لأصحاب المصالح حماية واحترام لحقوقها.

جدول رقم (5): النتائج المتعلقة باستجابة أفراد عينة الدراسة للمحور عملية خلق القيمة

المؤشرات الإحصائية			العبرة
الاتجاه العام للعينة	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	
موافق تماما	0.92	1.97	1. تعتبر المؤسسة عملية خلق القيمة متطلب أساسي التي تساهم في نجاحها
موافق تماما	0.82	2.25	2. تساهم الإدارة بالقيمة بدرجة كبيرة في عملية خلق القيمة للمؤسسة
غير موافق	1.03	2.29	3. تساهم عنصر الثقة بدرجة كبيرة في عملية خلق القيمة
موافق	0.91	1.88	4. الشفافية والإفصاح لها دور في خلق القيمة لأصحاب المصالح
موافق تماما	1.73	6	5. يحقق نظام الحوكمة في تعزيز عملية الحصول على قيمة الأرباح
موافق تماما	2.35	11.13	عملية خلق القيمة

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات (SPSS).

على ضوء النتائج الجدول الممثل أعلاه لمحور عملية خلق القيمة سجلت النتائج باتجاه موافق تماما وبمتوسط حسابي تقدر قيمته 11.13 وانحراف معياري 2.35، وبالتالي فإن عبارات كانت واضحة لعينة الدراسة وأغلب أفراد عينة الدراسة يوافقون على اهتمام المؤسسة بخلق القيمة، وعليه نستنتج أن المؤسسة تسعى إلى تعظيم القيمة الاقتصادية من خلال نظام الحوكمة ومختلف أبعادها.

3.IV- معامل الارتباط بيرسون:

إن نظرية الارتباط تظهر قوة العلاقة بين متغيرين مع إمكانية تحديد نوع وقوة العلاقة بين الظواهر، ومنه تم وضع فرضيات إحصائية كما يلي لمعرفة ما إذا كان هناك ارتباط بين متغيري الدراسة كالتالي:

الفرضية الصفرية: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لبعده مسؤولية مجلس الإدارة في المؤسسة على عملية خلق القيمة عند مستوى معنوية 0.05.

الفرضية البديلة: يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لبعده مسؤولية مجلس الإدارة في المؤسسة على عملية خلق القيمة عند مستوى معنوية 0.05.

وللإجابة عن هذه الفرضيات نستخدم معامل ارتباط بيرسون والموضحة في مصفوفة الارتباط التالية:

الجدول رقم (6): معامل الارتباط بيرسون (تأثير مسؤولية مجلس الإدارة على عملية خلق القيمة)

مسؤولية مجلس الإدارة	معامل الارتباط	عملية خلق القيمة	مسؤولية مجلس الإدارة
		0.24	1
	Sig		0.03

عملية خلق القيمة	معامل الارتباط	1	0.24
	Sig		0.03

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات (spss).

يتضح ممن خلال الجدول رقم أن المعطيات تؤكد وجود تأثير ذو دلالة $\text{sig} = 0.00$ ، وعلاقة طردية بين الحوكمة في بعدها المتمثل في مسؤولية مجلس الإدارة وعملية خلق القيمة وذلك عند مستوى 0.05 ، حيث بلغ معامل الارتباط 0.24 وبلغ معامل التحديد عند مستوى الدلالة 0.03 وهي أقل من 0.05 ومنه نرفض الفرضية الصفرية ونقبل الفرضية البديلة.

الجدول رقم (7): معامل الارتباط بيرسون (تأثير الإفصاح والشفافية على عملية خلق القيمة)

		عملية خلق القيمة	الإفصاح والشفافية
الإفصاح والشفافية	معامل الارتباط	0.66	1
			0.04
عملية خلق القيمة	معامل الارتباط	1	0.66
			0.04

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات (spss).

يتضح ممن خلال الجدول رقم أن المعطيات تؤكد وجود تأثير ذو دلالة $\text{sig} = 0.00$ ، وعلاقة طردية بين الحوكمة في بعدها المتمثل في الإفصاح والشفافية وعملية خلق القيمة وذلك عند مستوى 0.05 ، حيث بلغ معامل الارتباط 0.66 وبلغ معامل التحديد عند مستوى الدلالة 0.04 وهي أقل من 0.05 ومنه نرفض الفرضية الصفرية ونقبل الفرضية البديلة.

الجدول رقم (8) : معامل الارتباط بيرسون (تأثير دور أصحاب المصالح على عملية خلق القيمة)

		عملية خلق القيمة	دور أصحاب المصالح
دور أصحاب المصالح	معامل الارتباط	0.37	1
			0.01
عملية خلق القيمة	معامل الارتباط		0.37
			0.01

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات (spss).

يتضح ممن خلال الجدول رقم أن المعطيات تؤكد وجود تأثير ذو دلالة $\text{sig} = 0.00$ ، وعلاقة طردية بين الحوكمة في بعدها المتمثل في مسؤولية مجلس الإدارة وعملية خلق القيمة وذلك عند مستوى 0.05 ، حيث بلغ معامل الارتباط 0.37 وبلغ معامل التحديد عند مستوى الدلالة 0.01 وهي أقل من 0.05 ومنه نرفض الفرضية الصفرية ونقبل الفرضية البديلة.

4.IV- اختبار الفرضيات:

بناء على النتائج السابقة تم التوصل إلى التحقق من إثبات واختبار صحة الفرضيات كما يلي:

- نقول أن الفرضية الأولى والتي مفادها أن الحوكمة تمثل العديد من القوانين والمبادئ التي تضبط المستوى الإداري، هي فرضية صحيحة، كون أن الحوكمة ليست مفهوم كباقي المفاهيم الإدارية، وإنما هي مجموعة من المبادئ التي لا بد أن تطبق كاملة.
- بالنسبة للفرضية الثانية التي مفادها أن خلق القيمة هي عملية تعظم فيها ثروة للجميع أصحاب المصالح، هي فرضية محققة أيضاً، فكلما كان هناك إطار واضح لنظام الحوكمة أدى ذلك إلى تعزيز عملية خلق القيمة للجميع أصحاب المصالح، أما الفرضية الثالثة والتي تقول أن الحوكمة تساهم في تعظيم القيمة لأطرافها من خلال المبادئ والقوانين التي يلتزم بها هي الأخرى صحيحة وذلك أن الحوكمة كنظام يساهم في ضبط العلاقة وتقويتها بين جميع الأطراف الفاعلة في المؤسسات ومنه يسعى إلى تعظيم القيمة.

IV-5- النتائج العامة :

- وقد توصلنا إلى مجموعة من النتائج ما يلي:
- يحقق نظام حوكمة المؤسسة إلى العديد من المزايا والآثار الإيجابية.
 - تعتبر الحوكمة من أهم المبادئ الدولية التي تساهم في تعظيم القيمة لجميع الأطراف الفاعلة في المؤسسة.
 - من خلال دراسة حالة التي تمت على مستوى مؤسسة "سوناطراك" فرع أرزيو اتضح لنا حسب اتجاه أفراد العينة والتي كانت بالإيجاب فيما يخص عملية خلق القيمة في المؤسسة، وهذا تؤكد قيمة المتوسط الحسابي (11.13) بانحراف معياري قدره (2.35)، وهذا يفسر قوة توجه المؤسسة محل الدراسة نحو عملية تطبيق المنهج الإداري المعتمد على القيمة.

IV- خلاصة:

في الأخير يمكننا القول أن حوكمة المؤسسة تتجلى فعاليتها، في تحقيق استدامة المؤسسات والمساهمة في تحقيق القيمة لجميع المتعاملين في المؤسسة، حيث تعتبر القيمة بمثابة المقياس الحقيقي لنجاح أي مؤسسة، فمن جهة تعتبر أداة لتحقيق الربح ومن جهة أخرى أداة للتمييز بها المؤسسة عن باقي المؤسسات المنافسة. فالمؤسسات تهدف إلى تعظيم قيمتها من أجل ضمان الربح والاستمرارية على المدى الطويل، وذلك باستخدام مجموعة من الأساليب كنظام الحوكمة، ومن خلال هذه الدراسة حاولنا إسقاط الضوء على كيفية مساهمة نظام الحوكمة في خلق ثروة للمؤسسات.

ويمكننا تقديم بعض الاقتراحات فيما يخص أهمية ربط نظام الحوكمة بإستراتيجية خلق القيمة في المؤسسات والتي نوجزها فيما يلي:

- يجب الاستفادة من تطبيق مبادئ الحوكمة مع وضع مقاييس على أساس إظهار الأثر الإيجابي لفعالية تطبيق عملية خلق القيمة.
- ضرورة البدء في تطبيق حوكمة المؤسسة، مما يحافظ على حقوق جميع الأطراف الفاعلة في المؤسسة.
- ضرورة سن المزيد من القوانين لتعزيز الإفصاح والشفافية والعمل على إدخال هذين المبدئين في إستراتيجية الإدارة بالقيمة وخلقها.

- ملاحق :

الملحق رقم (1): محاور الاستبانة

المتغيرات	عدد العبارات	أرقام العبارات
البيانات الشخصية	05	5 - 1
حوكمة المؤسسة	07	7 - 1
عملية خلق القيمة	05	5 - 1

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات (SPSS).

الملحق رقم (2): معامل الثبات ألفا كرونباخ

عدد العبارات	معامل ثبات ألفا كرونباخ
12	0.78

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات (spss).

- الإحالات والمراجع :

- ميل أحمد ، و سفير محمد. (2012). تجليات حوكمة الشركات للإرتقاء بمستوى الشفافية والإفصاح. تأليف حوكمة الشركات كالية للحد من الفساد المالي والإداري.
- الوزير، ج. خ. (2007). دور الحوكمة في تمكين المساهمين والمستثمرين واستقرار الأسواق المالية. Dans سوق رأس المال الفلسطيني .
- بولمية م. (2011-2012). البعد المعنوي لإشكالية خلق القيمة . كلية العلوم الإقتصادية، علوم التسيير والعلوم التجارية، جامعة باجي مختار، عنابة.
- غضبان حسام الدين. (بلا تاريخ). مساهمة ركائز حوكمة الشركات في خلق القيمة للمؤسسات الإقتصادية. ، مجلة الحقيقة ، 25 .
- خلاصي رضا. (2013). المراجعة الداخلية للمؤسسة. الجزائر: دار هومة للنشر والتوزيع.
- طاسين ع & ، دحاج ص. ح. (2018). ديسمبر. (01 دور الميكانيزمات الداخلية للحوكمة المؤسسية في خلق القيمة في المؤسسة) -دراسة عينة مؤسسات CAC40 للفترة (2016 - 2014)مجلة العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير. (01) 18 ,
- العيش الصالحين محمد. (2016). حوكمة الشركات بين القانون واللائحة. الصالحين محمد العيش ، ، المجلة الدولية للقانون .
- الحناوي محمد صالح ، و جلال إبراهيم العبدو . (2006). الإدارة المالية. الإسكندرية: الدار الجامعية.
- مركز المشروعات الدولية الخاصة. (بلا تاريخ). الإستثمارات الأجنبية المباشرة. تاريخ الاسترداد 20 01, 2021، من www.copie-arabia.org/files/pdf/FdiaArabic.pdf

- THEPOT J., Jensen et Meckling,(2007) Trente après, Revue française de gestion, N°175.
- Boussadia Hicham, (s.d) la gouvernance, d'entreprise et le controle de dirigeant: cas d'entreprise publique algérienne ،science économique, commerciales et sciences de gestion, Tlemcen .
- Khaled, T., & Madouche, Y. (2015, 05 21 - 22). Panorama des théories de la gouvernance d'entreprise. *les nouvelles approches conceptuelles touchant a la gouvernance d'entreprise* .

كيفية الاستشهاد بهذا المقال حسب أسلوب APA:

العجال بوزيان، حليلة مرسلبي (2021)، تأثير حوكمة المؤسسة على عملية خلق القيمة الاقتصادية دراسة حالة مؤسسة "سوناطراك" فرع أرزيو ، مجلة التنمية الاقتصادية، المجلد06(العدد 02)، الجزائر: جامعة الوادي، الوادي، الجزائر ص.ص 135-146.

